مجلة التراث

J-ALT

2019/ Vol: 09 N°02-31

Available online at: http://www.asjp.cerist.dz

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/323

مشكلة الحدود في العلاقات الجزائرية ـ المغربية بعد مؤتمر طنجة عام 1958.

أ د– عبدالله مقلاتي، مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

مجلة التراث، العدد 31 / أوت 2019، المجلد الأول

لتوثيق هذا المقال:

عبدالله مقلاتي، مشكلة الحدود في العلاقات الجزائرية ـ المغربية بعد مؤتمر طنجة عام 1958، **مجلة التراث**، العدد 31، المجلد الأول، أوت 2019.

تاريخ الإستقبال: 2019-01-02

تاريخ التحكيم: 2019/06/27

تاريخ قبول النشر: 2019-08-15

الملخص:

في هذا المقال نتناول بالبحث والتمحيص مشكلة الحدود التي طرحت عام 1958 بين قيادة الثورة الجزائرية والسلطات المغربية، وأخذت أبعاد سياسية عسكرية كبيرة، حيث أثرت الأزمة على نشاط الثورة الجزائرية في المغرب والولاية الخامسة، ونهدف من خلال بحثنا الى توضيح أبعاد هذه الأزمة وتأثيراتها على الثورة وعلى العلاقة مع المغرب، وقد توصلنا الى نتائج مهمة منها: أن أزمة الحدود كانت أثارها وخيمة على الثورة الجزائرية وقواعدها الخلفية في المغرب وفي الولاية الخامسة، وخاصة مرور قوافل السلاح، والحفاظ على مكاسب الثورة في القواعد الخلفية المغربية والمعبر الرئيسي فقيق، وأن السلطات المغربية قد تدخلت واتفقت مع جبهة التحرير الوطني على معالجة الأزمة ولو مؤقتا ، ما ساعد الثورة الجزائرية على استكمال مسيرتها التحريرية.

الكلمات المفتاحية:

مشكلة الحدود. الجزائر; المغرب; مؤتمر ; نجة.

Summary:

In this article, we examine the problems of borders introduced in 1958 between the Algerian revolution and the Moroccan authorities, and took the dimensions of a large military political, where the crisis affected the activity of the Algerian revolution in Morocco and the fifth mandate, and we aim to clarify the dimensions of this crisis and its effects on the revolution and the relationship With Morocco, and we have reached the important results, including: that the border crisis had a serious impact on the Algerian revolution and its background rules in Morocco and in the fifth mandate, especially the passage of convoys of arms, and maintain the gains of the revolution in the Moroccan rear bases, and that the Moroccan authorities may intervene And agreed with the FLN to deal with the crisis even temporarily, which helped the Algerian revolution to complete its editorial process.

Keywords:

border problem, Algeria, Morocco, Tangier conference.

مقدمة:

لقد وجدت قيادة الثورة الجزائرية نفسها بعد مؤتمر طنجة في حيرة من أمرها من مواقف البلدان المغاربية، فبين التضامن المعلن وحقائق الميدان وبين الأقوال والأفعال بون شاسع، ولم يمر عن المؤتمر خمسة أشهر حتى سجلت بمرارة بخصوص المغرب أن "بلدا شقيقا لم يبدي تضامنه للجزائر المكافحة أو على الأقل لم يبدي تعاطفا ضروريا باتجاه معركتنا المتواصلة "([1])، فما الذي دفع إلى إصدار هذا الحكم القاسي، وهل تدهورت كذلك العلاقات الجزائرية – المغربية بالشكل الذي عرفته العلاقات مع تونس؟. إننا نعرف عموما على ضوء المواقف المعلنة والتصريحات الرسمية أن المغرب أبدى تضامنا واسعا مع الجزائر، لكن إعادة قراءة العلاقات وتوضيح حجم بعض المواقف السلبية سوف يعيد الأمور إلى نصابها، ويؤرخ لتأزم حاد في العلاقات الجزائرية المغربية مرجعه بالأساس مسألة الحدود وما تبعها من مشكلة "الزوكيت"، وفي هذا المقال نحاول مناقشة موضوع تطور العلاقات بين الطرفين من زواياه المختلفة مركزين على تشريح أزمة الحدود وتبعاتها. .

أولا . تدهور العلاقات، الأسباب والنتائج :

لقد ساعدت طبيعة العلاقات الدولية للنظام المغربي وتوجهه المعتدل على الابتعاد عن تجذير المواقف المغاربية وفق ما نصت مقررات طنجة، ونجح المخطط الذي رسمه الجنرال ديغول في كسب العرش المغربي الذي أبدى تجاوبا مع خطابه، وقد وعد الجنرال ديغول محمد الخامس بالتجاوب مع مطلب الجلاء دون أن يتجسد هذا المطلب الجماهيري في الميدان، إذ كانت الخطوة الفرنسية مجرد مظاهرة رتبت خلالها فرنسا استغلالها للمواقع الإستراتيجية المغربية لمراقبة نشاط الثورة الجزائرية ([2])، وقد كان المخاض السياسي في المغرب يسمح بتوطيد إرادة القصر، ذلك أن الحكومة الاستقلالية التي حلم بها حزب الاستقلال فشلت في تنفيذ برامجها، وورط كثير من أقطابها في حسابات القصر، وبدا الخلاف والشقاق يدب في الحزب، بشكل عمق انشغاله عن مقررات طنجة وعن القضية الجزائرية، وخطط القصر كذلك لتصفية جيش التحرير المغربي في الصحراء باعتباره يمثل طرا داهما، خاصة إذا ما تحالف مع الثورة الجزائرية وجذر من مواقفه، وقد اغتبط لعملية "المكنسة "العسكرية ولكنها لم تأت على كامل قواته، فعمل جادا على تلغيم هذا الجيش وإثارة الفتنة داخله وتشويه دوره، وقد واجهت بعض فلوله الثورة الجزائرية التي خططت لبعث وحدة شعبية تشمل سكان جنوب المغرب والصحراء الغربية وغرب صحراء الجزائر وموريطانيا، وهم يمثلون نسيج اجتماعي منسجم شكل في القدم تهديدا لممالك المغرب الشمالية كان الحسن الثاني يستحضره باستمرار([3]) .

إن الضغوط الفرنسية والمخاوف الداخلية كانت تدفع إلى تجاوز مقررات طنجة، خاصة بعد أن تم إقناع بعض قادة حزب الاستقلال المعتدلين، بحجة تغير الوضع الدولي بمجيء ديغول للسلطة، والصعوبات التي تخلفها حرب الجزائر، ولا شك أن تولي الحزب إدارة الحكومة ولعبة السياسة ساهمت في هذا التراجع، لقد تغير شيء كثير بل سجلنا انقلاب مواقف في المهدية، فقادة حزب الاستقلال بعد أن صادقوا على جلاء القوة الأجنبية أصبحوا يبررون تواجد

هذه القوات بالحصول على مكاسب اقتصادية، وبعد أن ربطوا مصيرهم بالثورة الجزائرية يجتهدون في التملص والتبرؤ منها ([4])

إن تملص حزب الاستقلال وتراجع القصر، وظهور مخططات سرية لبعض القوى السياسية والعسكرية مضرة بنشاط الثورة أدى إلى التسبب في كثير من المشكلات التي عكرت العلاقات الجزائرية المغربية ودفعت مهمة تحسين العلاقات مع فرنسا إلى التنازل عن الكثير من الثوابت، وإتاحة الفرصة لأن يتحول المغرب إلى مجال معادي للثورة الجزائرية، وقد أثار مشروع استثمار الصحراء كثيرا من النقاش دفع المغرب باستمرار إلى طرح مطالبه الترابية، وتنفيذ مخططات سرية لخدمة أهدافه على حساب الثورة الجزائرية، وحفاظا على التضامن الشعبي المغربي لم تتجاوز الثورة الجزائرية حدود الضيافة، وأظهرت خطوات ودية واحتجاجات أخوية، غير أنها لقيت غموضا ونفاقا ما لبث أن تحول إلى سلوكيات خطيرة أبدتها بعض الأوساط الرسمية المغربية، وذلك رغم مختلف الخطوات التي كان الهدف منها إنهاء كل سوء تفاهم،" لقد اصطدمنا بلا مبالاة امة وبصم آذان عدوانية، والتي تتناقض مباشرة مع الاتفاقيات العديدة، فقط تهدئة ووعود كاذبة قدمت لنا، ولكن أمام مظهر حرب الإبادة التي تشنها فرنسا ضد الشعب الجزائري منذ أربع سنوات لم يعد يسمح لنا أن نضحي لأجل تضامن صوري " ([5])

لقد شدد تقرير وزارة العلاقات العامة والاتصالات في أكتوبر 1958 على المخاطر التي تهدد الثورة جراء المشاكل والصعوبات التي يتسبب فيها المسؤولون المغربيون، "انه مصير ثورتنا في المحك، إن العقبات التي تضعها الحكومة المغربية في وجه كفاحنا والصعوبات التي تخلقها باستمرار في وجه إمدادنا والقمع الكبير الموجه ضد لاجئينا إلى درجة التخوف حتى من منعنا من أداء معركتنا على أكمل وجه ...والمأساة التي تفرقنا تتجاوز بخطورتها ومداها البعيد مجرد عبارات المناوشة العائلية، وبالفعل فان هذه الوضعية حرجة، وتدهورت بشكل خاص بعد مؤتمر طنجة في 30 افريل 1958، الذي أثار آمال كبيرة "، ويحدد هذا التقرير المهم أسباب الأزمة الخطيرة في عاملين أساسيين :الاستعمال المنهجي والمنظم من قبل العدو للتراب المغربي كقاعدة عدوان على الجزائر، والأعمال المعادية التي تظهرها القوات المسلحة المغربية والسلطات الحكومية ضد اللاجئين والإمداد في المناطق الجنوبية ذات الأهمية الإستراتجية.([6])، وأما الأزمات التي عصفت بالعلاقات الثنائية فيمكن إجمالها في مسألة الخلاف الحدودي والصدام مع جيش التحرير الجزائري واللاجئين،وعدم وضع حد لنشاط الفرنسيين داخل المغرب .

ثانيا . أزمة الخلاف الحدودي وانعكاساتها:

مشكلة الحدود تعود الى عشية استقلال المغرب ، حيث أثبتت أحداث عامي 1956-1957 أن حزب الاستقلال مصمم على خوض معركة تحرير الصحراء، وأن طموحاته السياسية مبنية على نجاح هذه المعركة، وقد حقق جيش التحرير المغربي كثيرا من المكاسب، وحاول القصر التكيف مع هذه المطالب لكنه كان متخوفا من خطر تنامي الدرع العسكرية لحزب الاستقلال ومن أسلوبها المتشدد في التحرير، وكان مستعدا للمساومة بقضية الصحراء معتمدا أسلوب المفاوضات مع الفرنسيين والاسبان، وهو منطق لا يتجاوب مع سياسة جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير المغربي، اللذين بدءا في التقارب وتهديد اتفاقيات التعاون المغربية مع الدول الغربية ([7]) .

وقد حدد علال الفاسي تخوم المناطق التي لا تزال تحت الاحتلالين الاسباني والفرنسي، معتبرا أن أربعة أخماس المغرب ما تزال محتلة: الإسبان يحتلون سبتة ومليلية والصحراء الغربية، وطنجة خاضعة للسيطرة الدولية، وهناك أراضي خاضعة للفرنسيين هي موريطانيا. والتخوم الشرقية للمغرب التي ضمتها فرنسا للجزائر المحتلة، " وهي أجزاء شاسعة جدا أخذت فرنسا تعدل في وضعيتها منذ أن استتب لها أمر القطر الجزائري حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية مثل تندوف" ([8])، وقد أيد العرش هذه المطالب اعتمادا على حجة " الحق التاريخي "، في حين تمسكت جبهة التحرير الوطني بموقف سيادتها التامة على الجزائر الفرنسية حسب الحدود الموروثة عن الاستعمار، والذي أعلنته منذ عام 1954 .

إن الأراضي التي يدعي المغرب مغربيتها وهي أقاليم بشار وتندوف وتوات كانت جزءا من الجزائر الفرنسية عندما أعلنت جبهة التحرير الوطني الكفاح المسلح([9])، والحق التاريخي كان حلم ماضي لا أساس له من الواقع، وإنما يحركه طموح التوسع القطري لأهداف سياسية واقتصادية بحتة، ذلك أن هذه المناطق تبعت شكليا العرش المغربي منذ أخضعها المنصور الذهبي بقوة السيف في القرن السادس عشر الميلادي، ثم استقلت سياسيا ووالت الزيانيين أكثر من موالاتها للمرينيين والعلويين، وقد احتلها الفرنسيون في بداية القرن العشرين دون أن يحرك المغرب الرسمي ساكنا، بل اعترف بجزائريتها عندما عادى المقاومة الشعبية التي نظمها الأمير عبد القادر وأولاد سيدي الشيخ وسكان الجنوب الغربي الجزائري، واندمج سكان هذه المناطق في نضال الحركة الوطنية الجزائرية لعقود دون أن يكون لحزب الاستقلال أو للعرش أي نفوذ، وحصل انخراطهم في صفوف جبهة التحرير الوطني منذ عام 1955، وخاضوا باسم جيش التحرير الجزائري عدة معارك في الساورة منذ الأيام الأولى لاندلاع الثورة، وبشكل منظم وفعال في قورارة وتوات عام 1957 ([10])، فهل مع كل هذه الدلائل يبقى للمغرب حق تاريخي في صحراء الجزائر ويحاجج الفاسي بمغربية هذه المناطق، إنه يجانب الصواب عندما يشكك في جزائرية هذه المناطق، ويفتري عندما ينسب المجهود العسكري لجبهة التحرير في المنطقة إلى أنه عمل تلقائي لسكان موالين للعرش المغربي([11]) .

وأما حملة التعبئة الشعبية التي تحدث عنها حزب الاستقلال فكانت مصطنعة وأثارت حفيظة جبهة التحرير الوطني، لقد سخر الفاسي جريدة "صحراء المغرب" لخدمة أفكاره وطروحاته، مقدما خياره " إن أحسن دعم نقدمه لإخواننا الجزائريين هو أن نعيد إلى المغرب الأقاليم الصحراوية التي ألحقت بالجزائر "([12])، وعمد حزبه للضغط على سكان المناطق الحدودية في عام 1957، ودفع ببعض أعيان القبائل إلى التصديق على بلاغ الحزب الموجه إلى الملك محمد الخامس والمطالب بضم هذه المناطق إلى المغرب ([13])، وفي نهاية عام 1957 وبداية عام 1958 تقدمت أفواج من جيش التحرير المغربي إلى مناطق عين الصفراء والساورة وبشار انطلاقا من فقيق، وخاضت بعض الاشتباكات مع الفرنسيين غير أن مهمتها الأساسية كانت نشر دعاية مغربية بين سكان تلك المناطق، في حين أن هؤلاء السكان منظمين ومؤطرين في صفوف جبهة التحرير الوطني منذ عام 1954، وقد نددت قيادة الثورة بهذه الإجراءات ودعت السلطات المغربية للتدخل منعا للفوضى التي تربك نشاطها في هذه المناطق ([14]) .

وقد أكدت لها الردود الرسمية المغربية أن المغرب يخطط للتوسع في هذه المناطق، وتبددت أمامها شعارات التضامن والأخوة التي يدعو لها حزب الاستقلال ظاهريا، وتلك المبررات التي تدعي أن جيش التحرير المغربي يؤازر الجزائر

بفتح هذه الجبهة، والحقيقة أن عمله في هذه الجبهة الإستراتيجية كان هداما ولم يكن منسقا، ولا يخدم مصلحة التضامن بين الشعبين الشقيقين، وتوضح شهادة القائد محمد العبيدي مسؤول المقاطعة 17 لجيش التحرير المغربي أن مهمة المقاطعة الأساسية تمثلت تأكيد مغربية هذه المناطق، وذلك بنشر الدعاية وتجنيد قبائل الساورة وأولاد سيدي الشيخ وأولاد جرير وذوي منيع للدفاع عن استقلال مناطقهم، وقد تم ذلك باسم الوحدة بين الجزائريين والمغربيين وبهدف التعاون على طرد الاستعمار([15])، وعلى الرغم من كثرة الحجج التي كان يرددها الفاسي فإن خطابه الذي ألقاه في فقيق في ديسمبر 1957 رفع اللبس عن حقيقة طموحات المغرب، إذ أكد أن الصحراء الغنية بثرواتها يجب أن تكون مكسبا لتنمية وازدهار المغرب، " إن الأرض الصحراوية لا تمثل لنا حدودا إقليمية فقط، ولكنها تمثل لنا أيضا وحدة اقتصادية وموردا حيويا لازدهار وطننا، إن حدودنا الطبيعية تتحدد بالخط الذي يربط بين سانت لويس بالسينغال ومليلية بالمغرب، مرورا بموريطانيا، وإقليم توات وقورارة بما يعني أن بشار والقنادسة تدخلان في وحدتنا الإقليمية "([16]) .

وقد تبنى ابن بركة هذا الطموح البراغماتي مبكرا، إذ اقترح في مباحثاته مع الجنرال كوني على الحكومة الفرنسية تجاوز مشكلة الحدود وطرح مشروع تعاون مغربي – فرنسي لاستغلال ثروات الصحراء، " المهم أن تتفق الرباط وباريس على استغلال ثروات الصحراء المغربية، وأنا اضمن لكم أن قضية الحدود ستصبح في المرتبة الثانية...إنه يكفي للبدء في هذا المشروع أن يبدأ في نصب الخط الحديدي الرابط بين تندوف وأغادير وأنا اضمن لكم أن أعمال جيش التحرير ستتوقف"([17])، ويتضح أن ثروات الصحراء البترولية والمعدنية وأهمية موقع تندوف كانت الدافع الأساسي للتمسك بمعركة الصحراء، وفي هذا الإطار دافع المغرب عن مغربية موريطانيا لكنه لم يتمكن من كسب الدعم الدولي ([18]).

لقد طالب المغرب منذ عام 1957 بمفاوضات مع الحكومة الفرنسية لتعديل حدوده الشرقية على حساب الجزائر، ونبهت جبهة التحرير الوطني إلى أنه لا وصاية لفرنسا على الأراضي الجزائرية، وأنها وحدها المخولة للنظر في هذه المسألة، فتراجع المغرب عن ذلك أملا في تجاوب جبهة التحرير الوطني مع مطالبه ([19])، وخلال مؤتمر طنجة بدا أن مشكلة الحدود متجاوزة، وإن كان حزب الاستقلال قد ناور لتزكية مطالبه الصحراوية وبحث عن تحالف مفيد لطموحاته مع جيش التحرير الجزائري.

وأدى انهيار هذا الطموح وفشل مشروع الوحدة إلى عودة مشكلة الحدود القطرية من جديد، ولم تجد مساع قادة جيش التحرير المغربي في الحفاظ على التوجه الثوري لحزب الاستقلال وعلى العلاقة الإستراتيجية مع الثورة الجزائرية([20]).

وقد توضح انسياق الموقف المغربي مع الإستراتيجية الديغولية عندما عاد من جديد لنقاش المطالب الصحراوية، وأراد إرساء سيادته بالقوة على التخوم الشرقية وضايق نشاط جيش التحرير الجزائري، وأمام هذا الصراع الخفي على الحدود عقد المسؤولون الجزائريون في المغرب اجتماعا مع ابن بركة ومحمد البصري في 8 أفريل 1958 ولم يخرج الطرفين بأي نتيجة، وعقد اجتماع آخر في 6 ماي من نفس السنة بين ممثلين عن جيش التحرير الوطني والسلطات المغربية تعرض لمشكلتي الحدود وعرقلة نشاط جيش التحرير الجزائري في جنوب المغرب واظهر الجانب المغربي تمسكه بمطلب حدوده الشرعية، واقترح لحل الخلاف اعتراف جبهة التحرير الوطني بتبعية هذه المناطق للمغرب([21]) .

وعلى الرغم من اتفاق الجانبين على مواصلة المباحثات وعلى وجوب إبعاد فرنسا عن الموضوع فقد ورد في خطاب بلا فريج يوم 17 ماي 1958 تأكيد على أن حكومته سترافع عن مشكلة الحدود، وأن القضية ستعالج بعد انتهاء لجنة الحدود المغربية الفرنسية من دراسة الملف ([22])، وأعلنت الصحافة المغربية في أوت 1958 عن انطلاق المفاوضات المغربية . الفرنسية بشأن الحدود، ذاكرة بأن الحكومة المغربية أعدت ملفا كاملا سيكون محور نقاش المباحثات مع الحكومة الفرنسية، وعد هذا الأمر إجراءا فادحا في نظر جبهة التحرير الوطني لا ينسجم مع مقررات طنجة وروح علاقات التضامن والتعاون بين البلدين الشقيقين([23])، وردت الحكومة المغربية على احتجاج الجبهة بتصعيد الموقف عندما قررت إقامة عدة مراكز لقوات الجيش الملكي وفرق المخازنية في مناطق الحدود الجنوبية التي كانت محتكرة من قبل جيش التحرير المغربي، وأدى احتكاكها مع جيش التحرير الجزائري واللاجئين إلى حدوث الكثير من المشاكل والصدامات، ففي الوقت الذي لجأت فيه الثورة الجزائرية مضطرة إلى اعتماد مناطق الجنوب الصحراوية وخاصة فقيق معبرا رئيسيا للسلاح والجنود والاتصال بعد إغلاق الحدود الشمالية بالأسلاك الشائكة، كانت القوات المغربية وخاصة فرق جيش التحرير المغربي تخوض نزاعا على المجال الجغرافي، لقد رمت بكل قواتها لإقصاء المجاهدين الجزائريين عن التحرك في مجال مغربي بالتضييق والتوقيف والمصادرة([24]).

وهذا الأمر أضر كثيرا بالثورة الجزائرية وعرض العلاقات الجزائرية المغربية لكثير من المحن لم تقتصر على المصادمات العسكرية بين الطرفين المتنازعين بل أقحمت فيها قبائل الحدود التي كانت مقسمة مند احتلها الفرنسيون إلى فروع جزائرية وأخرى مغربية، خاصة منها قبائل ذوي منيع وبني جرير التي أنهكتها محنة الهوية وعصفت بها صراعات العروشية، واستغلت في هذه الأزمة من قبل الأوساط المغربية والفرنسية للإضرار بمكاسب الثورة الجزائرية في هذه المنطقة الاستراتيجية، وهكذا اصطدمت الثورة الجزائرية بأزمة خطيرة في هذه المنطقة عرفت بأزمة الزوكيت.

ثالثا . مشكلة الزوكيت، امتداد لأزمة الحدود:

لقد عايشت الثورة الجزائرية لأكثر من سنتين مشكلة أليمة عرفت بأزمة الزوكيت([25])، وهي أزمة حملت فيها المسؤولية لأطراف مغربية عديدة وللقوات الفرنسية، وطالت عرقلة نشاط القواعد الخلفية للمنطقة الثامنة من الولاية الخامسة حيث ممرات الاتصال الرئيسية التي تربط بين ولايات الداخل والمغرب عبر بوابة فقيق . بشار الإستراتيجية، فلماذا اكتسبت هذه المناطق مثل هذه الأهمية ؟.وما هي حقيقة هذه الأزمة وانعكاساتها ؟. وما هي مسؤوليات المغرب في إثارة هذه الأزمة؟.

اكتسى الموقع الجغرافي لممر فقيق- بشار والمناطق الجنوبية للمغرب أهمية بالغة كمنطقة اتصال جغرافي وبشري منذ القديم، فهو يمثل فتحة بين حواجز جبلية تربط سهل تافيلالت المغربي بحوض الساورة والسهول العليا الوهرانية، وقد وقفت المرتفعات حاجزا أمام مد الأسلاك الشائكة إلى معبر فقيق فظل سهل الاختراق ويحوز على أهمية إستراتيجية بالغة كما تؤكد وثائق الثورة الجزائرية: "أمام خطر الاختناق هذا بفضل الغلق المنهجي للحدود الشمالية فان ناحية فقيق- بشار بمعبريها الطبيعيين الكبيرين الاستراتيجيين تمنح إمكانية الدعم اللوجيستيكي الحيوي لكل الجهة الغربية من الجزائر"، وهكذا فان معبر فقيق أصبح يلعب الدور الرئيسي في الانفتاح على المغرب والعالم الخارجي، وإن القواعد الخلفية التي

عول عليها كثيرا في تغذية الولايات (الخامسة والسادسة والرابعة) السلاح والمؤونة والرجال تعتمد بالأساس هذا الممر الحيوي، كما أوجد معبر ثانوي يقع جنوب بوذنيب، والذي يسمح بدخول الأفواج المسلحة إلى الأطلس الصحراوي عبر جبل عنتر، وقد أدى عدم تمكن العدو من إقامة الأسلاك الشائكة والمناطق المحرمة في وجه هذين المعبرين إلى حيازتهما على أهمية كبرى لجنود جيش التحرير الوطني الذين يتلقون عبرهما السلاح والمؤونة وينقلان من خلالهما الجرحى والمرضى إلى القواعد الخلفية([26]).

وبحكم أهمية المعبرين كانت أية عرقلة لنشاطهما تخلف انعكاسا خطيرا على الثورة الجزائرية، وقد حاولت القوات الفرنسية مرارا وضع حد لنشاط الجزائريين المتزايد ولكن دون جدوى، وعندما قامت القوات المسلحة الملكية وعناصر جيش التحرير المغربي بالتمركز في هذه المعابر واعتراض مرور القوات الجزائرية اعتبرت قيادة الثورة ذلك عملا عدائيا يتنافى وطبيعة علاقات شعبي البلدين المتضامنين، فهل كان المغرب الرسمي وجيش التحرير المغربي يجهلان أهمية مثل هذه المعابر؟. وهل تضامن الأخوة المغاربية يسمح بخنق ثورة تحررية من أجل دفعها للاعتراف بالنفوذ الجغرافي على مناطق مازالت لم تحرر بعد؟.

إنه ليس بالإمكان الإجابة عن خفايا موضوع شائك كهذا تدخلت في إثارته الاستخبارات المغربية والفرنسية، ومازالت قضاياه شائكة، ولكن الشهادات الشفوية والوثائق تساعد على رفع اللبس عن كثير من الحقائق.

لقد خلقت مشكلة الزوكيث في ظرف اشتداد الخلاف الحدودي، بدأت أول الأمر باحتكاك عابر بين جيشين يمارسان نشاطهما في مجال جغرافي واحد، جيش التحرير الجزائري وقواعد الخلفية المتركزة في الجنوب المغربي، وجيش التحرير المغربي الذي ينشط كذلك في الجنوب ويخطط لنقل عملياته إلى الساورة وبني ونيف، وعلى الرغم من علاقات التعاون التي كانت تجمع قيادة الثورة الجزائرية مع بعض قادة جيش التحرير المغربي الميدانيين إلا أن توجيهات حزب الاستقلال دفعت كثير من القيادات للحرص على تنفيذ مشروع مغربة تلك المناطق، وهكذا وأمام عدم اعتراف جبهة التحرير الوطني بمغربية هذه المناطق بدأت المخططات تحاك في أوساط قبائل ذوي منيع وبني جرير وأولاد سيدي الشيخ الجزائرية، وتنشر دعاية المغربة والولاء للسلطان، وأعلن عن إجبارية التجنيد في صفوف جيش التحرير المغربي، ووصل الأمر إلى دعوة أولئك المنضوين في صفوف الجيش الجزائري إلى الالتحاق بجيش التحرير المغربي، وأثارت هذه البلبلة حفيظة القادة الجزائريين، خاصة وقد لاحظوا أن كثيرا من جنود ذوي منيع وبني جرير انساقوا لهذه الدعاية التي كانت تؤججها العصبية القبلية والخلافات الشخصية والدعاية المغربية القوية([27]) .

وباشر جيش التحرير المغربي إستراتجيته المعتادة في المناطق الخاضعة للاستعمار دون أن يضع لوضعية الثورة الجزائرية اعتبارا، واعتقد أن سياسة تجنيد أبناء القبائل تكفل مهمة التحرير، وتوجه دون تنسيق مع قادة الثورة الجزائرية إلى المواجهة العشوائية للقوات الفرنسية في منطقة كان الجزائريون يتجنبون المواجهة فيها ويعتبرونها معبرا للإمداد، واعتمادا على العناصر التي كانت مجندة في الجيش الجزائري تم اكتشاف الميدان والتعرف على أسرار الثورة الجزائرية.

وأمام الاحتكاك المتزايد وتتويجا لمخططاته طالب جيش التحرير المغربي من مسؤولي جيش التحرير الجزائري التخلي عن مراكزهم داخل المغرب وعن نفوذهم في المناطق الحدودية والانتقال إلى داخل الجزائر لمواجهة العدو الفرنسي، وقد حاولت بعض الأطراف المغربية التأكيد على حسن النوايا من هدا الطلب ([28])، ولكن الانتقال من التهديد إلى المجابهة لمسلحة كفل بإظهار النوايا المغربية التي كان يحركها حزب الاستقلال أساسا وتغاضت عنها السلطات الرسمية بالسكوت والتجاهل طمعا في تخلي الجزائريين عن مواقعهم وضمها للسيادة المغربية.

لقد تفطنت قيادة الثورة لهذه المخططات ولكنها وقفت مندهشة أمام تصاعد الموقف، إذ نفذت بعض عناصر جيش التحرير المغربي أعمال نهب وقتل ونسبتها للجزائريين، وتسترت على أعمالها بلبس بزة جيش التحرير الجزائري، وأصبحت تمارس تحرشاتها جهارا ضد الجنود واللاجئين الجزائريين، وقد تضاعفت أعمالها العدائية خلال ربيع عام 1958، وامتدت إلى قطع طريق قوافل الجزائريين وحجز السلاح والمؤونة واعتقال أفراد الجيش واللاجئين الجزائريين وإخضاعهم للتعذيب، وذلك من اجل إجبارهم على الاعتراف بمغربيتهم وتأييد مطالبهم([29]).

ولأن الموقف كان ملتبسا كثيرا تصور قادة جيش التحرير الوطني تواطؤ عناصر مأجورة من قبل الفرنسيين أو لجوء العناصر المصالية إلى هذه المنطقة، وقيل أن هذه الحركة نسبت إلى المصاليين وإلى اليد الحمراء الفرنسية وذلك حفاظا على علاقات الجزائريين بالمغربيين ومن أجل شحذ عزيمة المجاهدين وهم يواجهون الزوكيت بشراسة([30]).

وقد بذلت مساعي حثيثة لحل المشكلة على المستوى المحلي، ولم تفلح تدخلات قايد سليمان لدى حاكم فقيق بإطلاق سراح المعتقلين الجزائريين، ووصل الأمر في إحدى المقابلات بحاكم فقيق إلى التطاول على قايد سليمان واتهام الجزائريين بالتسبب في هذه الفوضى، والاعتداء على اللاجئين الجزائريين وإثارة القوات الفرنسية المتواجدة في المغرب.

ورفعت القضية إلى السلطات العليا منذ أفريل 1958، ولم تفلح اللجنة المختلطة الجزائرية المغربية التي شكلها الملك في تسوية المشكلة التي ظلت معلقة لمدة سنتين تقريبا، كما أعلن عن فشل جهود الحكومة الجزائرية المؤقتة لدى السلطات المغربية، فبماذا نفسر هذا الموقف يا ترى؟ بعض المعطيات تشير إلى أن المسؤولين المغربيين هونوا من حجم المشكلة، واعتبروها مجرد احتكاك عابر يرتبط بمشكلة الحدود غير أن الصمت الذي لف هذه القضية، وتدخل القوات المسلحة الملكية لمضايقة نشاط الجزائريين وتجاهل المسؤولين المحليين للأمر كلها دلائل تؤكد على التورط الرسمي في إثارة النزاع، وذلك لإجبار الجزائريين على الاعتراف بالمطالب الترابية المغربية تحت التهديد([31])، وتشير بعض المصادر إلى أن القصر المغربي ممثلا في ولي العهد خطط لاختراق وتلغيم جيش التحرير المغربي، وأن المضايقات التي واجهت الجزائريين كانت نتاج هذه السياسة، والتي هدفت إلى تشويه سمعة هذا الجيش وقطع الطريق أمام إمكانية التحامه بالثورة الجزائرية ([32])، وهذا التوجه أكده قائد جيش التحرير المغربي محمد البصري في شهادته بالقول: "...أما الحكم في المغرب آنذاك فكان لديه هاجس مقلق، وهو أن التحالف بيننا وبين جبهة التحرير، إذا ظل متواصلا فان العواقب ستكون وخيمة، ولذلك اتجهت النية الرسمية إلى بث الشك بيننا وبين الجزائريين، ومن ثمة كانت عدة مناوشات في الحدود المغربية الجزائرية وبعض الاحتكاكات في الجنوب الشرقي ناحية كولومب بشار..."([33]).

ويذكر البصري أن ما حدث في منطقة الجنوب الشرقي المغربي هو عبارة عن احتكاكات عابرة وصراعات قبلية، وتفيد شهادة القائد الميداني لجيش التحرير المغربي عبد العالي طوبل أن الأزمة أخذت بعدا من التهويل قصده الطرف الجزائري في مواجهة المطالب الترابية المغربية، وأن قيادته طلبت من الجزائريين المتمركزين في المناطق المغربية الانتقال إلى داخل الجزائر على أن يتكفل لهم بمسألة الإمداد، وذلك تجنبا لاعتداءات القوات الفرنسية، وأن رفضهم كان السبب الرئيسي للتصادم مع المقاومين المغربيين([34]).

إن هذه المعطيات تدعونا للتأكيد على أن المسؤولين المحليين تعمدوا التكتم عن حدة هذه الأزمة، أو أن المشكلة فلتت من أيديهم فلم يعودوا يدركون أبعادها ومخاطرها.

وفي هذا الإطار يمكن أن تكون عناصر مأجورة سواء من قبل القصر أو الفرنسيين أسهمت في تأجيج حركة الزوكيت، خاصة وأن بعض عناصر المقاومين ملوا حياة القساوة والتشرد وأن فرق المخازنية في مناطق الجنوب لها ارتباطاتها القديمة مع المحتل الفرنسي، وبإمكانها القيام بدور سري مناوئ للجزائريين بالتعاون مع القوات الفرنسية مثلما حدث مع عدي اوبيهي عام 1957([35]).

وقد امتدت اعتداءات فرق جيش التحرير المغربي بالجنوب الشرقي إلى المدنيين المغربيين، فانتقد الفاسي سلوكها هذا، متهما إياها بالتقصير والانحراف عن الأهداف الوطنية، مؤكدا أن هذا الأعمال لا تخدم إلا الفرنسيين "...إن جيش التحرير الحقيقي الذي أسسناه وكافحنا به ضد المستعمر كان أتقى له وأخلص للوطن وللملك من هذه المجموعة التي زورت عليه وأخذت اسمه ثم بدأت تلوته بمثل بهذه الأفاعيل، إن مسؤولية الحكومة في الحدود الشرقية مزدوجة فهي تركت الفراغ ولم تدافع عن الحدود...ولم تحصن هذه المناطق "([36])، وقد جاء انتقاد الفاسي لهذه المجموعات في إطار الحملة الموجه ضد خصومه في حكومة عبد الله إبراهيم، خاصة وان هذه المجموعات أصبحت توالي محمد البصري.

وأمام تفاقم آمر هذه الأزمة عين محمد الخامس واليا جديدا على عمالة تافيلالت في نهاية عام 1959 ليتولى علاج مشاكل الإقليم، والمرتبطة أساسا بوجود القوات الجزائرية والفرنسية وفلول جيش التحرير المغربي، وقد ذكر العامل الجديد محمد العربي الفحصي أن الملك كان حريصا على توصيته بأمرين: إعانة الثورة الجزائرية من جهة ووضع حد لانتهاك الجزائريين للسيادة المغربية من جهة أخرى، وأنه وجد الوضع مضطربا والعلاقات بين الجزائريين والمغربيين متأزمة، استغلتها القوات الفرنسية في توجيه غاراتها على الحدود وملاحقة الثوار، وشدد الفحصي على أن جوهر المشكل الذي كان قائما يعود إلى التنازع على هوية قبائل الجنوب الحدودية خاصة بني جرير ودوي منيع، فجيش التحرير الجزائري يعتبرهم لاجئين جزائريين فروا إلى المغرب ويتوجب إخضاعهم لنظامه وسلطته، وجيش التحرير المغربي والسلطات المحلية يصران على مغربيتهم ودمجهم في إطار السيادة الوطنية([37])، ويضيف في شهادته أن جيش التحرير المغربي يتحمل جزءا كبيرا من المسؤولية في تلك المواجهات "فبعض الفلول خرجت عن الطريق وارتكبت أخطاء وحادت عن الرسالة، وعموما واجهنا الصعوبات بحزم، كنا في وضع حرج، الفرنسيون يعتدون علينا، والجزائريون مصممون على سلوكهم والمغاربة يحملون السلاح، وعليه طلب مني محمد الخامس الحزم في مواجهة الموقف "([38]) .

إن شهادة والى تافيلالت تؤكد على خطورة الوضع الذي كان قائما في الجنوب المغربي ويرجع سبب الخلاف كما أكدنا إلى مشكلة الحدود والتنازع على هوية قبائل بني جرير وذوي منيع أساسا، فهؤلاء الذين تجندوا في جيش التحرير الجزائري، ثم كسبهم جيش التحرير المغربي بدعايته وإغراءاته إلى صفوفه أصبحوا أداة الاضطراب الذي عصف بالثورة الجزائرية، ويتحمل بذلك جيش التحرير المغربي مسؤولية تلك الفوضى بمطامحه القطرية الضيقة والأهواء التي كانت تحركه.

ويوضح تقرير وزارة المواصلات العامة والاتصالات المدون في أكتوبر عام 1958 خطورة تجاوزات جيش التحرير المغربي، ويؤكد أن الحكومة الجزائرية المؤقتة تدخلت للمطالبة بوضع حد لتلك التجاوزات الخطيرة، غير أن السلطات لم تبادر لعلاج المشكلة بشكل حاسم، وقرر جيش الحدود بعد طول انتظار محاربة هذه المجموعات المنحرفة والمعادية مصنفا إياها في درجة الخطورة القصوى والتي لا تقل عن خطورة المصاليين والفرنسيين([39])، وأمام تزايد شكاوي قادة المناطق الجنوبية أرسل هواري بومدين الضابط محمد لمقامي للاستعلام حول قضية الزوكيت، والتقى هذا الأخير بقيادة المنطقة الثامنة التي اشتكت له من خطورة الوضعية، وأكد في تقريره أنه وحتى موفى عام 1959 قتل عدد كبير من الجزائريين، وما يزال العشرات منهم في المعتقلات، وأن نشاط الإمداد والتموين يعترضه تشويش، وقد تعرض لمقامي بدوره لكمين جيش التحرير المغربي عندما خرج في جولة استطلاعية رفقة الضابط عبد الغاني([40])، وفي صيف عام 1960 طالبت هيئة الأركان العامة والحكومة المؤقتة من الملك محمد الخامس التدخل شخصيا لإنهاء هذه الأزمة، فأمر جلالته بمعالجة القضية وتدخل القوات المسلحة الملكية لوضع حد لنشاط جيش التحرير المغربي المسلح، ثم تقرر أخيرا حل هذا الجيش وضم أفراده إلى القوات الملكية، فأغري بعض القادة وعوقب البعض الآخر على ما اقترفوه من مخالفات ([41]).

أن المشكلة التي خفت حدتها لم تنته عند هدا التدخل الرسمي، ذلك أن السلطات المحلية تبنت مشكلة الحدود وظلت تضغط على نشاط الثورة الجزائرية متحججة بضرورة احترامها للسيادة المغربية وعدم إثارة الفرنسيين في المنطقة.

وهكذا يتضح لنا أن مشكلة الزوكيت تسبب فيها جيش التحرير المغربي بشكل مباشر أو خفي، وأن المطالب الحدودية ومغربة قبائل التخوم الحدودية كان سببا رئيسيا، وقد أدت إلى نشوب مظاهر فوضى واضطراب وإلى نزاع مسلح، وإن كانت بعض النعرات القبلية والسلوكيات زادت في تفاقم المشكلة إلا أن قيادة الثورة الجزائرية تحمل المسؤولية كذلك للسلطات الرسمية التي ظلت تتفرج على الموقف لمدة سنتين، مما جعل العلاقات الرسمية بين الطرفين تتعرض لفقدان الثقة والتدهور بفعل انعكاسات مشكلة الزوكيت.

خاتمة:

من خلال ما سبق يتبين لنا حجم المشكلات التي عانتها الثورة التحريرية في مسيرة التحرر، ففي إطار العلاقات المغاربية التي كانت تبدوا حسنة وقعت مشكلة الحدود، وخاصة بعد مؤتمر طنجة عام 1958 وامتدت الى عام 1959، حيث كانت طموحات المغرب في ضم مناطق الحدود مبالغ فيها، وترتب عنها أثار وخيمة على الثورة الجزائرية وقواعدها الخلفية في المغرب وفي الولاية الخامسة، وخاصة مرور قوافل السلاح، والحفاظ على مكاسب الثورة في القواعد الخلفية

المغربية، وان كانت السلطات المغربية قد اتفقت مع جبهة التحرير الوطني على معالجة الأزمة مؤقتا إلا أن الأزمة عادت للانفجار مجددا عام 1961 عندما طرح ديقول مشروع تقسيم الصحراء، وحصلت تفاهمات وأمضيت اتفاقية رسمية بين الحكومة الجزائرية المؤقتة والسلطات المغربية قيل حولها الكثير، وهو موضوع آخر له سياقاته ومعطياته نعود له بالبحث والتمحيص في مناسبة أخرى.

الهوامش:

[1] انظر تقرير وزارة العلاقات العامة والاتصالات حول المغرب والثورة الجزائرية

A.N.A.، GPRA B6، DOS 12.

[2] انظر كتابنا ، عبدالله مقلاتي : العلاقات الجزائرية المغاربية ابان الثورة التحريرية، دار بوسعادة للنشر ، الجزائر، 2013، ص 291 وما بعدها، وكذا محمد الميلي : مواقف جزائرية، ط1، م و ك، الجزائر، 1984، ص 104

[3] محمد الميلي : المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب، ط1، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983، ص . ص، 87-91.

[4] المرجع نفسه، ص . ص، 56-57.

[5] انظر ، تقرير وزارة العلاقات العامة والاتصالات:

. A.N.A. GPRA، B 6، DOS ،12

[6] تقرير وزارة العلاقات العامة والاتصالات:

. A.N.A. ،GPRA، B 6، DOS 12

[7] علي الشامي : الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي، دار الكلمة للنشر بيروت، 1980، ص . ص، 258 . 256.

[8] علال الفاسي : عقيدة وجهاد، التقرير الذي ألقاه الرئيس علال الفاسي في المؤتمر العام لحزب الاستقلال (8 . 10 جانفي 1960) المطبعة الاقتصادية، الرباط ، ص . ص 110 111

[9] عندما أخضعت هذه المناطق للسيطرة عقدت فرنسا مع المغرب اتفاقية سنة 1901 رسمت الحدود عند جنان الدار إلى وادي قير مرورا بالجهة الشرقية لجبل بشار وامتدت اتفاقية أخرى في سنة 1902 رسمت حدودا إدارية في الشمال فوق خط فارني تبدأ من ثنية الساسي إلى فقيق، وبذلك فان مناطق عين الصفراء وبشار والساورة وتوات كلها واقعة في التراب الجزائري وباعتراف المغرب الرسمي. انظر في هذا الشان بوصفصاف عبد الكريم: مشكلات الحدود وإثرها في العلاقات الدولية في المغرب العربي الحديث، فعاليات الأسبوع الثقافي الثالث لقسم التاريخ جامعة دمشق (6-20 مارس 1999)، ص-ص 224-225 ، وعلي الشامي:المرجع السابق ، ص . ص51.49

[10] ساهمت رفقة زميلين إعداد مؤلف حول الثورة التحريرية في أقاليم توات، انظر، تواتي دحمان، مقلاتي عبد الله، رموم محفوظ :الثورة التحريرية في أقاليم توات، منشورات مديرية المجاهدين لولاية أدرار، مطبعة النخلة، ورقلة، 2004. ص 28 وما بعدها.

[11] انظر ماكتبه الفاسي في مجلة الجنوب، أسبوعية مغربية، عدد 54 (8 نوفمبر 1963)، ص2.

[12] A.N.A. GPRA، B 6، DOS 12

[13] البلاغ مؤرخ في 14 فيفري 1957 انظر.علي الشامي :المرجع السابق ، ص 29

[14] انظر رسالة محمد الخامس إلى رئيس الحكومة المغربية بتاريخ 12 ديسمبر 1957، علي الشامي :المرجع السابق، ص 302

[15] انظر شهادته، مصطفى العلوي : محمد الخامس، المناورات الأجنبية ضد السيادة المغربية.ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1997، ص-ص 599-619.

[16] انظر مقتطف من نص خطاب الفاسي في احدى تقارير ارشيف الثورة الجزائرية:

A.N.A. GPRA، B12، DOS 6

[17] انظر، مصطفى العلوي : المرجع السابق، ص . ص، 579 . 598.

[18] انظر، علي الشامي: المرجع السابق ، ص . ص، 240 . 244

[19] A.N.A. GPRA، B 6، DOS 12

[20] انظر، محمد البصري : كتاب العبرة والوفاء، حوار سيرة داتية مع حسن نجمي،ط1، مؤسسة محمد الزرقطوني، الدار البيضاء، 2002، ص 178.

[21] انظر، محمد حربي : جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، ترجمة كميل داغر، ط1 مؤسسة الأبحاث العربية – دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983، ص، 178.

[22] A.N.A. :GPRA. B 6. DOS 12

[23] انظر، نص الخطاب، ابوبكر القادري : الحاج أحمد بلافريج، الدبلوماسي المحنك، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، 1996، ص، 211.

[24] تقرير وزارة العلاقات العامة والاتصالات A.N.A. GPRA. B6. DOS 12

[25] المصطلح مشتق من كلمة زكت المحلية،وتعنى تحول الجندي إلى صف العدو، وهذا ينطبق على انضمام جنود ذوي منيع لجيش التحرير المغربي ومعاداتهم للثورة الجزائرية ، وقد أطلق على هذه الحركة مصطلح اليد الحمراء تشبيها لها بإجرام اليد الحمراء الفرنسية، وقيل من اجل التمويه، وحث الجنود للتصدي لها، انظر شهادة المجاهد محمد حظري، مقابلة مع الباحث، 21 ديسمبر 2006، وهران.

[26] انظر تقرير وزارة العلاقات العامة والاتصالات. A.N.A. :GPRA. B 6. DOS 12

[27] شهادة الدين سليمان ، مقابلة مع الباحث ، يوم 9 مارس 2004 ،ادرار .

[28] شهادة طوبل عبد العالي مقابلة مع الباحث ،25 ديسمبر 2004 ،وجدة .

[29] Mohmmed LEMKAMI : Les Hommes de l'ombre ،Memoires d'un officier du MALG ،ed ANEP، Alger 2004، p 229

[30] شهادة سليمان الدين ،مقابلة مع الباحث .

[31] انظر ، محمد الميلي :المرجع السابق، ص . ص،87 . 89.

[32] المرجع نفسه . ص . ص 87-89.

[33] انظر ،محمد البصري : المصدر السابق ، ص، 103.

[34] شهادة عبد العالي طوبل، مقاوم ومسؤول في منطقة فقيق، وجدة، 25 ديسمبر 2004 ، مقابلة مع الباحث .

[35] انظر عن تمرد عدي اوبيهي شهادة عامل فاس، الغالي العراقي: ذاكرة نضال وجهاد، حديث عن سنوات التحريروالجمر والغبار، حوار مع أحمد نشاطي، ط 1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2002، ص . ص،288 . 298

[36] انظر ماكتبه الفاسي بعنوان " قضية الحدود الشرقية" ، صحراء المغرب ،عدد 93 (31 مارس 1959)

[37] يذكر الوالي في شهادته أن سكان ذوي منيع وبني جرير الدين جاؤوا إلى المغرب وطلبوا حماية السلطان دخلوا في مناوشات مع جيش التحرير الجزائري الذي كان يريد فرض سلطته عليهم ويختطف أبنائهم، وأن رد فعل قبائلهم كان التجنيد في صفوف جيش التحرير المغربي ومواجهة الجيش الجزائري ، في حين ظلت بعض القبائل مساندة== ==للثورة وحدثت الفوضى بين القبائل لكن هذا الانتقام في الحقيقة تتحمل مسؤوليته السلطات المغربية التي فرضت على هذه القبائل الهوية المغربية وأطرت إداريا ذوي منيع في جماعة عين الشواطر عام 1960، انظر شهادة محمد العربي الحفصي ،مقابلة مع الباحث 28 ديسمبر 2005.الرباط

[38] المصدر نفسه .

[39] A.N.A. :GPRA ، B6، DOS 12

[40] Mohamed LEMKAMI، op .cit، P- P 229 - 230

[41] انظر، عبد الله رشيد : كفاح المغاربة في سبيل الاستقلال والديمقراطية.1953 . 1973، ط1، الشركة الجديدة للمطابع المتحدة، الدار البيضاء، 2004 ، ص 386.

كل الحقوق محفوظة